آليات تطبيق نظام الإدارة البيئية المتكاملة في المناطق السياحية
مدخل نظري

أ. **عياشي عبد الله**[1]

الملخص :

إن التطور الذي يشهده قطاع السياحة اليوم على المستوى العالمي , جعله من بين ابـــرز القطاعات الاقتصادية والذي يعود بالمنفعة العامة على الاقتصاد الـــوطني ككـــل , غيـــر أن الضغط المتزايد على هذا القطاع من خلال حركة السياح ونشاطاتهم وتأثيراتهم السلبية علـــى الموارد الطبيعية للمناطق السياحية , أدى إلى ضرورة تبني نظم إدارية بيئية تحاول التنـــسيق ما بين الزيادة المطردة في أعداد السياح وحركيتهم , وحماية الموارد الطبيعية المتاحـــة لهـــذه المناطق من الاستنزاف .

- **الكلمات المفتاحية**: السياحة، التنمية السياحية، البيئة، الإدارة البيئية المتكاملة.

Résumé :

Grâce au développement que connaît aujourd'hui le tourisme a l'échelle mondiale, ce secteur est devenu l'un des plus importants secteurs économiques en apportant des intérêts sur l'économie nationale. Or, la pression augmentant sur ce secteur, à travers le mouvement des touristes; leurs activités et leurs effets négatives sur les ressources naturelles des régions touristiques, nécessite l'adoption des systèmes administratives environnementales oeuvrent à coordiner entre la progression constante du nombre de touristes et leurs mouvement ainsi que la protection de ressources naturelle disponible de ces régions, contre l'extinction.

تقديم :

يتزايد الاهتمام العالمي بتنشيط حركة السياحة بكافة مجالاتها لكونها تعتبر إحـــدى دعـــائم الاقتصاد الوطني، وعنصرا فاعلا في تنمية المجتمعات وكافة الصناعات المرتبطة بها ، كما تساهم في دعم التبادل التجاري بين دول العالم في كثر من المجالات ، من خـــلال اســـتيراد مستلزمات الفنادق والمنشآت السياحية ، وتصدير المنتج السياحي الوطني؛ وهي صناعة دافعة لتطوير صناعات وخدمات النقل الجوي والبحري والبري.

[1]- عياشي عبد الله: أستاذ مساعد بجامعة الوادي.

ويمتلك الوطن العربي الكثير من المقومات التاريخية والطبيعية والثقافية التي تجعل من دول المنطقة وجهة سياحية مرموقة ، ولقد حققت السياحة في الوطن العربي زيادة ملحوظة في عام 2004، بمعدل 20% مقابل 10% في السنوات السابقة على المستوى العالمي، كما سجلت العديد من الدول العربية معدلات أعلى من ذلك.[1]

وتدعم السياحة خلق أسواق جديدة وفرص عمل للمجتمعات المهمشة من خلال دعم النشاطات السياحية للمنتجات التراثية التي يصنعها السكان في هذه المجتمعات لإبراز تراثها وثقافتها، وتشكل مشاركة السكان الأصليين في أعمال الإرشاد السياحي والتعريف بثقافات مناطقهم من خلال الزيارات والنشاطات الترفيهية نقطة مهمة في إبراز معالمهم السياحية لسكان الشعوب الأخرى؛

إن الضغط المتزايد لحركة السياح وتأثيراتهم المختلفة على الموارد الطبيعية للدول المضيفة أدى إلى ضرورة تبني نظم إدارية بيئية تنسق ما بين متطلبات الزيادة المطردة في أعداد السياح المتنقلين بين الدول وحماية الموارد المتاحة للدول المضيفة من الاستنزاف، وصون المناطق التي يرتادها جموع كبيرة من الناس في آن واحد، ويتزايد تأثير السياح في حالة السياحة الطبيعية والتي تتركز في المناطق ذات الطبيعة الهشة، مما يستلزم اتخاذ إجراءات وآليات تضمن المحافظة عليها كمورد للجذب السياحي.

ومن خلال ما سبق طرحه، سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي:
ماهية نظام الإدارة البيئية المتكاملة، وما هي الآليات الكفيلة بتطبيق هذا النظام في المناطق السياحة؟

من أجل الإجابة على هذا التساؤل ارتأينا تقسيم البحث الى ثلاث محاور:

- **المحور الأول: يعالج أهم المفاهيم السياحية.**
- **المحور الثاني: الذي يتحدث عن مفهوم نظام الإدارة البيئية المتكاملة.**
- **المحور الثالث: الذي يسلط الضوء على الآليات اللازمة لتطبيق نظام الإدارة البيئية المتكاملة في المناطق السياحية.**

المحور الأول: مفاهيم عامة حول السياحة والإدارة البيئية :

1 – مفاهيم سياحية :

1 – 1 – مفهوم السياحة : السياحة في لغة العرب من مصدر ساح يسيح سوحا وسيحانا , إذا جرى على وجه الأرض , ويقال ساح في الأرض أي ذهب[2].

* - **وفي المنظور الشرعي** : فإن السياحة تعني الذهاب في الأرض للعبادة والنظر والتأمل في الأشياء التي خلقها الله عز وجل , والتمتع بآثار قدرته والتدبر في ملكوته [3].

* - **أما لفظ السياحة Toursim** , من لفظ Tour , يعني بالغة الإنجليزية رحلة يقوم بها الشخص ويعود إلى نفس النقطة التي بدأ منها , وهذا لزيارة عدة أماكن من أجل المتعة والاستجمام أو التعليم .... [4].

* - **أما المفهوم الحديث للسياحة** , فتعرف على أنها ظاهرة اجتماعية تشمل انتقال شخص أو عدة أشخاص في مجال إقامتهم المعتادة إلى أماكن أخرى داخل أو خارج دولهم [5].

* - **وحسب تعريف المنظمة العالمية للسياحة** , فإنها تعني : " انتقال الأفراد من مكان لآخر لأهداف مختلفة ولفترة زمنية تزيد على 24 ساعة وتقل عن سنة " [6].

وتعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لأثارها الإيجابية المباشرة على مختلف القطاعات الاجتماعية ,الاقتصادية , الثقافية , فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات وبالتالي يحصل التعارف وتمنح فرصة لإقامة علاقات صداقة بين الشعوب , أو تشكيل جو من التسامح والسلم بين الشعوب [7].

وتعد السياحة واحدة من بين الصناعات النادرة في العالم التي لا تحدث فيها أزمات أو إختلالات كبرى , مقارنة بالقطاعات الأخرى, كالمالية مثلا.

1 -2 – السائح :

هو كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد لفترة تزيد عن أربع وعشرين ساعة على ألا تتحول هذه الإقامة إلى إقامة دائمة بحيث لا تزيد عن سنة كاملة , وينتقل فيها لزيارة أو مهرجان أو علاج [8].

ويشمل هذا التعريف :

* - **سائح المبيت** : هو الزائر الذي قضى ليلة واحدة على الأقل في أماكن الإقامة الجماعية أو الخاصة في البلد الذي يزور .

* - **زائر اليوم الواحد** : وهو السائح الذي لا يقضي الليل في أماكن الإقامة الجماعية أو الخاصة في البلد الذي يزور , ويتمثل في سياحة العبور transit .

وقد انتهى المؤتمر العالمي للسياحة إلى تعريف السائح , بأنه الشخص الذي يزور بلد غير بلده لآي سبب غير العمل والكسب , لمدة تزيد عن 24 ساعة [9].

1 – 3 التنمية السياحية :

وتعرف التنمية السياحية على أنها: " الخطط والبرامج والمشروعات التي تهدف إلى إحداث زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية للدول، وتحسين إنتاجية القطاع السياحي فيها".[10]

وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين , والتوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية , وتدفق الحركة السياحية .

* **التنمية السياحية البيئية** :

إن التأثيرات البيئية التي تولدت عن التنمية السياحية أحدثت تطورا كبيرا في العناصر البيئية المختلفة كالتربة والماء والتراث الطبيعي والحضاري , نتيجة الاهتمام بها وحمايتها والمحافظة عليها ضد التلوث الهوائي والبحار والأحياء النباتية والبرية والمائية , وذلك بغرض تحقيق التنمية السياحية المستدامة , ويكون هذا من خلال الأهداف التالية : [11]

- تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها .
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات والمخلفات الصناعية للتخلص منها بشكل علمي صحيح .
- تزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف .

2 - أنواع السياحة :

مع تطور السياحة وتنوع رغبات السياح في الاستمتاع بالمقصد السياحي أصبحت هناك عدة أنواع للسياحة نذكر منها : [12]

2 –1 السياحة الدينية : هو السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود الدولة أو خارجها بهدف زيارة الأماكن المقدسة , إذ يسهم هذا النوع من السياحة بالجانب الروحي للإنسان , لأنها تجمع بين التأمل الديني والثقافي , أو السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري .

2 –2 السياحة العلاجية : ويهدف هذا النوع من السياحة إلى إمتاع النفس والجسد معا بالعلاج , أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس .

2-3 السياحة الترفيهية : وهي من أقدم الأنماط السياحية وأكثرها انتشارا , لأنها تساهم في الترفيه عن النفس والاستمتاع بالمقصد السياحي .

2-4 السياحة الثقافية أو التراثية : يقصد هذا النوع من السياحة المناطق التي تتوفر فيه الآثار والتراث , أو الإطلاع على عادات وتقاليد الشعوب الأخرى .

2-5 السياحة والرياضة : وهو السفر من مكان لآخر من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات , أو من أجل الاستمتاع بمشاهدة الأنشطة الرياضية المختلفة .

2-6 السياحة البيئية : وهي السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية والتي تحافظ على البيئة وتتعمد ديمومة الرفاه للسكان المحليين , وحتى نطلق على اسم السياحة اسم السياحة البيئية , فإن ذلك يجب أن يتوافق بالكامل مع أهداف الحفاظ على البيئة في البلد المعني , دون التأثير على ثقافة المجتمع المحلي .

وهناك أيضا عدة أنواع أخرى للسياحة نذكر منها على سبيل الاختصار :

السياحة الاجتماعية , السياحة التسوق , سياحة التجوال , سياحة المغامرة ..... الخ .

3- علاقة السياحة بالبيئة :

تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحا في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف , والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية , أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في الأعداد ونوعية السياح , وهو ما يؤدي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية المحققة للمجتمعات المحلية .

ومن الجائز أن تكون السياحة عاملا بارزا في حماية البيئة عندما يتم تكييفها مع البيئة المحلية والمجتمع المحلي , وذلك من خلال التخطيط والإدارة البيئية السليمة , ويتوفر هذا عند وجود بيئة ذات جمال طبيعي وتضاريس مثيرة للاهتمام , وحياة نباتية برية وافرة وهواء نقي وماء نظيف , مما يساعد على اجتذاب السياح [13].

وسنعرج هنا إلى إعطاء تعريف موجز لمصطلح البيئة .

- **البيئة** : وتعرف بأنها " الإطار الخارجي الذي يجمع العناصر الطبيعية والجيولوجية والحضارية والتاريخية , حيث يعيش الإنسان مع الكائنات الأخرى من نبات وحيوان في كيان طبيعي ومتناسق خلقه الله يضمن الصحة العضوية والنفسية لكل عناصر المحيط البيئي ".

- " أو هي المحيط الطبيعي الذي يكون محلا للنشاط السياحي , ويشمل المناخ والمناظر الجمالية والنواحي الثقافية والاجتماعية وفنون المعمار والآثار القديمة , وتصرفات السكان تجاه الزائرين "[14].

وتتمثل الجوانب الإيجابية في علاقة الإنسان والبيئة , في أن جمال البيئة الطبيعية يعمل على زيادة السائحين للمقصد .

وتنطوي السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم , فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت , والعكس صحيح .

4- مفهوم الإدارة البيئية :

عرف العالم Grolosca (1975) , الإدارة البيئية على أنها : الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول نشاطات الإنسان وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البيولوجية المتأثرة , بدون التغيير في النظام الطبيعي [15].

أما منظمة ISO فقد عرفت الإدارة البيئة على أنها جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والإجراءات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها [16].

والإدارة البيئية السليمة هي تلك التي تنطوي على التخطيط البيئي السليم والذي يتماشى مع خطط التنمية الحضارية التي تؤدي إلى بيئة أفضل للأجيال القادمة [17].

أما الإدارة البيئية المتكاملة فهي نسق إداري متكامل يتحقق من خلال التزام مستويات الإدارة العليا ومتخذي القرار التنموي والسياسي , واقتناعهم الكامل بتطبيقه للوصول بالدولة إلى التنمية المستدامة لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

وتحقق الإدارة البيئية المتكاملة من خلال التعرف الصحيح على الموارد الطبيعية للدولة والحفاظ على صحة أفراد المجتمع , كما تحقق هذه الإدارة الإنتاج الأنظف والحد من التلوث الناتج من النشاطات الصناعية والزراعية والسياحية والتجارية والخدمية بها يضمن رفاهة الأجيال الحالية والمستقبلية[18].

5- العلاقة بين عناصر الإدارة البيئية :

وتتضح العلاقة بين عناصر الإدارة البيئية في الشكل التالي : شكل رقم (1-1)

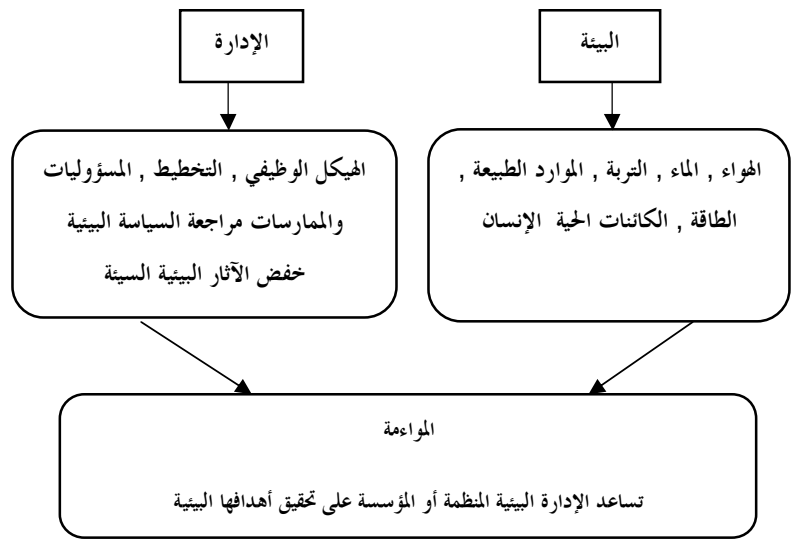

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على : عدنان غانم , نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة , مجلة جامعة دمشق , العدد 02 , 2009 ص 3 .

وقد بدأت الدول جميعها في العالم الاهتمام بالإدارة البيئية , بوصفها الوسيلة المناسبة لتصحيح أوضاع الصناعة , مما دفع العديد من الحكومات إلى وضع مقاييس تشريعية للإدارة البيئية (مقياس ISO 14000) , وتحول استخدام هذه المقاييس من أساس تطوعي إلى أن أصبح شرطا مهما في التعامل بين الكثير من الشركات والهيئات والمنظمات , وصول إلى تطبيق نظم الإدارة البيئية.

المحور الثاني: التعريف بنظام الإدارة البيئية المتكاملة

1 – التعريف بالنظام : هو نظام متكامل يعمل على الحفاظ على كل من الموارد البشرية والطبيعية الداعمة لصناعة السياحة التي تتزايد متطلباتها من جودة الخدمة , ويدعم النظام تحقيق التوازن بين استهلاك الموارد الناتج عن قدوم أعداد كبيرة من الناس إلى مكان واحد في نفس الزمن , وجمود صون الموارد والترشيد في استهلاكها[19].

2 – أهمية تبني النظام على المستوى الوطني والعربي : على الدول العربية الإسراع من الآن في مواجهة الأبعاد البيئية التي يرفضها تحديد اقتصاد هذه الدول , ومشاركتهم في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية , وما تفرضه نظم العولمة من اشتراطات بيئية تحكم عملية الإستاد والتصدير بين الدول , وضرورة الالتزام بنظم الإدارة البيئية كوسيلة أساسية مهمة في تحقيق الحصول على اشتراطات إدارة الجودة (الأيزو 14000) .

ولقد دعا البنك الدولي إلى مطالبة الدول في غربي آسيا وشمال إفريقيا إلى ضرورة إدماج البعد البيئي في كافة قطاعات التنمية , وذلك بإتباع الخطوات التالية :[20]

2-1 شرح المفهوم وخطوات تنفيذه والأهمية السياسية والاقتصادية لتبني النظام على كل من المستوى الحكومي والمحلي والإقليمي .

2-2 تقوية نوعية وكفاءة تقييم النظم البيئية ومدى تأثيرها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدول , من خلال تقوية نظم تقييم دراسات الأثر البيئي , وإدخال التقييم الإستراتيجي للنظم الاقتصادية المتبعة في المنطقة .

2-3 ترتيب دول المنطقة على استخدام دلائل تقييم الأداء البيئي وإجراء التعديلات المناسبة , التي توائم خصوصية الدول للوصول إلى التقييم الاقتصادي والاجتماعي الناتج من الحفاظ على البيئة .

2-4 توضيح الأهمية الاقتصادية للبيئة النظيفة من خلال تقييم القيمة الاقتصادية المفقودة نتيجة التدهور البيئي , وإيضاح الروابط بين البيئة والقطاعات الأخرى .

2-5 تطوير نظم الرصد والتقييم البيئي , وإعداد مؤشرات قياس الأداء الحكومي والمحلي .

2-6 توعية المجتمعات العربية بأهمية نظام الإدارة البيئية , والتعرف على الدور المتوقع منها للمساهمة في الحفاظ على الموارد وترشيد استخدامها وتوعيتها بالمردود الاقتصادي والاجتماعي لهذا النظام , ودورها في دفع الحكومات لتبنيه بجدية لتحقيق التنمية المستدامة .

3– عناصر نظام الإدارة البيئية المتكاملة :

يتكون نظام الإدارة البيئية المتكاملة من عدة عناصر تنفذ بطريقة متتابعة , لابد من الالتزام بها من قبل الحكومة المركزية وهيئات الحكم المحلي الحكومية وغير الحكومية لتحقيق ترشيد استهلاك الموارد بكافة أنواعها والحفاظ على البيئة بكافة مكوناتها الاجتماعية والطبيعية من التدهور الذي ينعكس على التنمية المستدامة .

ويوضح الشكل رقم (1 -2) العناصر الأساسية لنظام الإدارة البيئية المتكاملة :

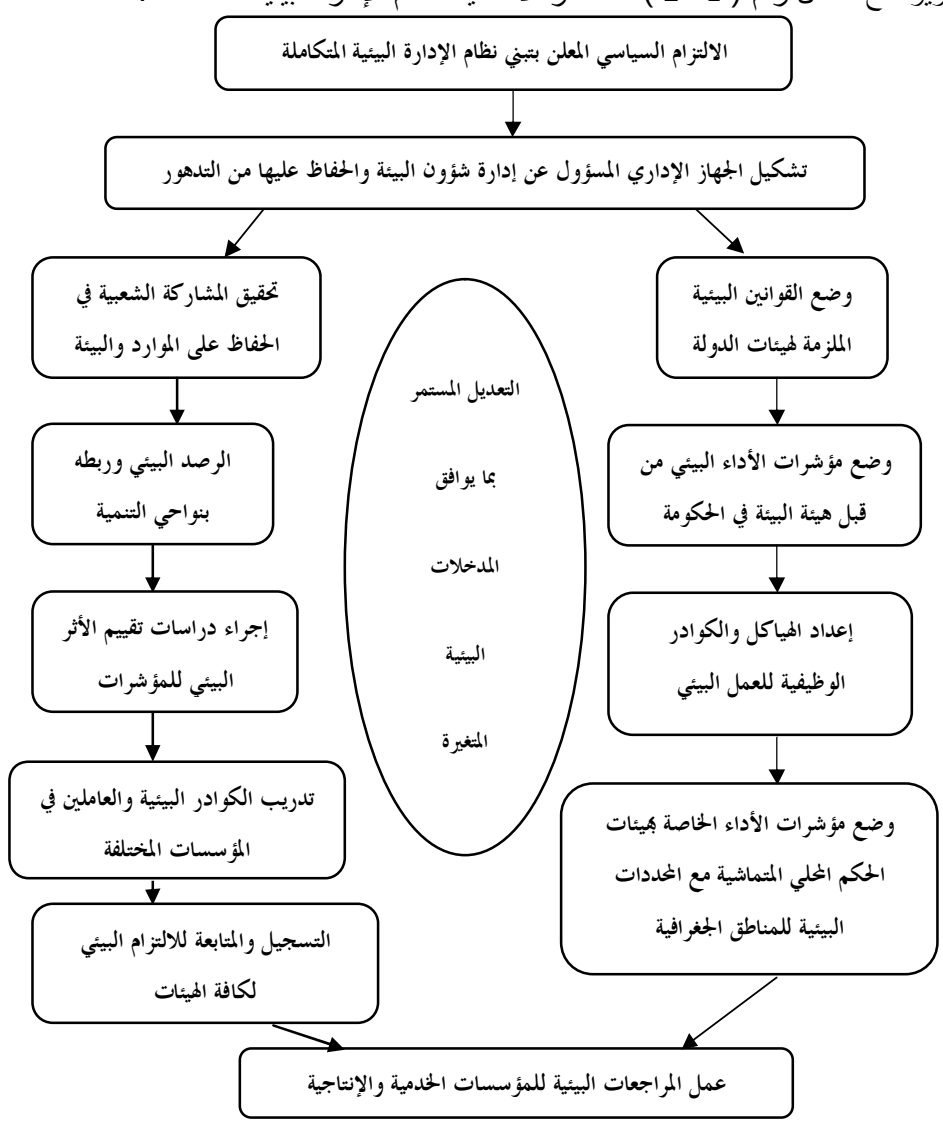

المصدر : سامية جلال سعد , الإدارة البيئية المتكاملة , ص 11 .

4- تقديم مراحل النظام : ويمكن استعراض اقتصاديات نظام الإدارة البيئية المتكاملة للمناطق السياحية عبر المراحل التالية :[21]

4-1 مرحلة التخطيط : حيث يتم إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي لهذه المشروعات ويخلق فرص عمل للشباب , وتقييم مكونات البيئة الطبيعية التي ستدعم النشاط السياحي وتقدير طاقتها الاستيعابية حتى لا يدمر المشروع أساسيات نجاحه واستدامة تقديمه للخدمة السياحية , وما يحققه من دخل للدولة وللمستثمرين معا .

4-2 مرحلة الإنشاء : تتطلب هذه المرحلة اتخاذ الخطوات التصحيحية التي تمنع من حدوث التدهور البيئي نتيجة إنشاء المشروع والمتمثلة في :

- ترشيد الاستخدام للموارد الطبيعية المتعددة كالمياه ومواد البناء والوقود ...
- الحفاظ على صحة العاملين .
- الحد من الإنفاق في إزالة آثار التدهور البيئي المتراكمة في المنطقة .

4-3 مرحلة التشغيل : يتم تطبيق العائد على الاستثمار في المشروع خلال هذه المرحلة حيث تحقق الإدارة البيئية المتكاملة للمشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من خلال الآتي :

- الزيادة من فرص الحصول على حصة أكبر في سوق السياحة العالمي .
- ترشيد استهلاك الطاقة يعود على إدارة الأماكن السياحية بالعائد الاقتصادي الذي يصل إلى 30٪ -40٪ من قيمة استهلاك الطاقة , دون المساس بجودة الخدمة السياحية .
- تبني المشروع لنظم الحد من استخدام المياه , يحقق انخفاضا في قيمة المياه المستخدمة يصل إلى 50٪
  من المعدلات المستخدمة في بعض المشروعات السياحية المثيلة .
- الخفض في تكاليف الصيانة نتيجة المراجعة البيئية المتواصلة .
- تحقيق عائد اقتصادي من بيع المخلفات الصلبة المعالجة في الحين , نتيجة عدم تلوثها وتدهور نوعيتها.

المحور الثالث: آليات تطبيق نظام الإدارة البيئية في المناطق السياحية.

1- تنفيذ النظام على مستوى أجهزة الدولة: تنص قوانين البيئة في بعض الدول العربية على أن المنشآت السياحية لا بد لها من الالتزام بتطبيق متطلبات قانون البيئة شأنها شأن المنشآت الصناعية والخدمية كالمستشفيات ، ويعتبر تطبيق نظام الإدارة البيئية المتكاملة أحد متطلبات تنفيذ القانون وإعداد السجل البيئي الخاص بالمنشأة .

ويوضح الشكل التالي خطوات التدرج الإداري لتنفيذ النظام على مستوى الوزارات والمؤسسات السياحية:[22]

شكل رقم (1-3): التدرج الإداري لتنفيذ النظام على مستوى الدولة.

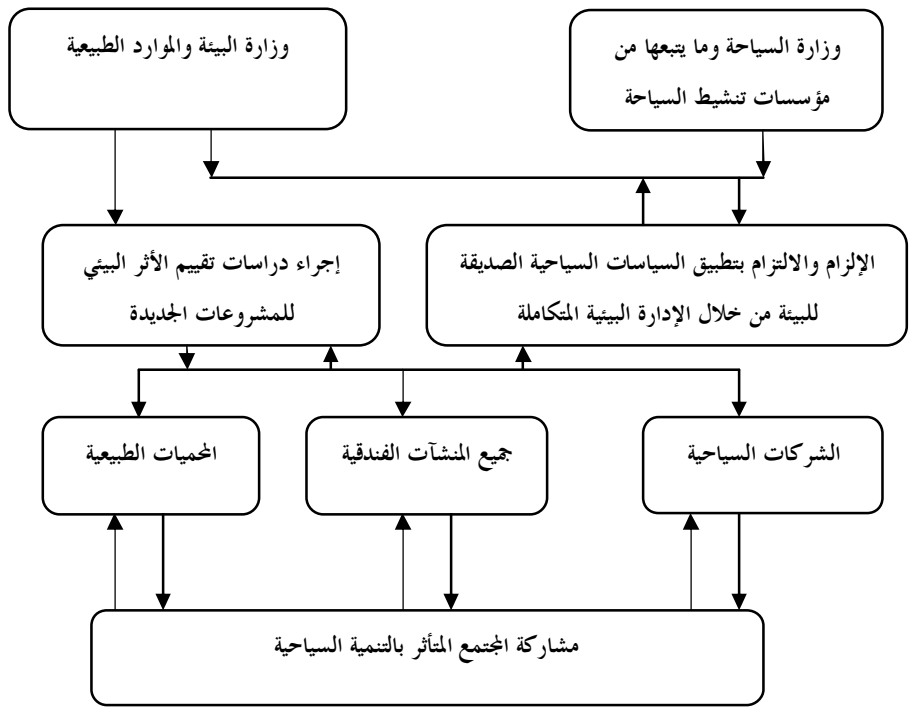

- المصدر السابق.

2- تطبيق النظام على مستوى المنشآت السياحية والفنادق: ولتطبيق النظام على هذا المستوى، لا بد من الالتزام بجملة من المكونات نذكر منها:

2-1- التزام الإدارة العليا ومتخذي القرار: ويضمن هذا المكون الالتزام الكامل من قبل الإدارة العليا للمنشآت السياحية بتبني النظام وإجراءات تطبيقه ومتابعة تنفيذه.

2-2- تشكيل لجنة البيئة: وتتشكل اللجنة من مجموعة من مسؤولي ومسيري المنشآت السياحية، وتقوم هذه اللجنة بالواجبات التالية:

* مراجعة الفنادق بمساعدة مسؤول البيئة وفقا لقوائم المراجعة البيئية والصحية.

* تجتمع اللجنة بصفة دورية مرة في الشهر على الأقل وذلك لاستعراض عمله لتحقيق الجودة الشاملة وصداقة البيئة.

* تتابع اللجنة جهود المنشأة في التدريب المقدم للفئات المختلفة نحو تفهم أهمية نظام الإدارة البيئية

* تقدر اللجنة الحوافز للعاملين الملتزمين والجزاءات لغير الملتزمين بتحقيق النظام ونجاحه.

2-3- إعداد التقارير: وتوضح هذه التقارير الخطوات اللازمة للتدخل من الإدارة العليا لتعديل مسار القوى العاملة أثناء تقديم الخدمة السياحية.

2-4- الرصد البيئي : ويشمل الرصد جميع النشاطات المتعلقة بالمنشأة السياحية والتي تهدف إلى ضمان نجاح نظام الإدارة البيئية المتكاملة.

2-5- تدريب القيادات العاملة في الفنادق: ويشمل كافة الفئات العاملة كالمديرين ومساعديهم ومعاونيهم من إطارات وعمال لطريقة تفهمهم لأهمية النظام في الحفاظ على صحتهم ودورهم الفاعل في تنفيذه كل في مجال عمله.

2-6- المشاركة الشعبية: حيث يؤكد النظام على ضرورة شراكة المجتمعات التي تعيش في المناطق المحيطة بالمشروعات السياحية لكي يضمن عدم عداء المجتمع لها، ومساندته ومشاركته في كافة النشاطات السياحية المهتمة بالحفاظ على البيئة.

3- تطبيق النظام على مستوى الشركات السياحية:

تقع على الشركات السياحية الوطنية في الدول العربية المتعاقدة مع الشركات المماثلة عالميا مسؤولية العمل على تأكيد جودة الخدمة المقدمة من طرف المنشآت السياحية التي تستضيف عملائها من السياح ,ويأتي تحقيق ذلك من خلال الخطوات الآتية :

* مطالبة غرف الشركات السياحية بأعداد لجان خبراء السياحة والبيئة بعمل المراجعات السياحية والبيئة للتأكد من وجود المؤشرات الدالة على التزام الفنادق والقرى السياحية بجودة الخدمة والحفاظ على صحة عمالها , وترشيد استهلاك الموارد الداعمة للسياحة , وكذلك توعية السياح وأفراد المجتمع والعاملين لديهم بالتصرف السليم تجاه صون الموارد الطبيعية والحفاظ عليها من الدمار .

* تقديم المعلومات للسياح عن النظافة الاستيعابية القصوى للمـــزارات الـــسياحية التاريخيـــة والمحميات الطبيعية , والإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة لحماية هذه الممتلكـــات التـــي تعتبر ملكا للعالم بأسره , وليست فقط ملكا للدولة .

* التزام الشركات السياحية بصيانة مركباتها السياحية للحد مـــن الانبعاثـــات الناشـــئة عـــن الحافلات والمركبات الكبيرة الموجودة داخل المواقع السياحية , والتي تعود بالضرر خاصـــة على المواقع الأثرية , كالمعابد والأهرامات

4- تطبيق النظام على مستوى إدارة المحميات الطبيعية:

تشكل السياحة البيئية الغير منظمة للأعداد الكبيرة من السياح الجزائريين في وقت واحد لهـــذه المناطق ذات الطبيعة الهشة والحساسة. ويستلزم قيام إدارة المحميات بتنفيذ الخطوات الآتيـــة لتبني نظم الإدارة البيئية المتكاملة ، والتي تسعى في المقام الأول الى تحقيـــق صـــون لهـــذه المناطق مع الاستفادة القصوى منها دون المساس بخصوصيتها ومتطلبـــات حيـــاة الكائنـــات الطبيعية فيها، ولتحقيق ذلك يجب اتخاذ الخطوات الآتية من قبل هيئة إدارة هذه الفنادق:

- التزام الإدارة العليا بالنظام ، فهو جزء لا يتجزأ من الواجبـــات اليوميـــة لأفـــراد هـــذه الإدارات فالمبدأ معمول به لديهم ويجب التأكيد عليه.
- تكوين المجموعات البيئية أيضا موجود ، حيث يعمل حراس المحمية على المراقبة الدائمة ورصد الكائنات الحية وإرشاد الزوار، وعدم القيام بأي نشاطات من شأنها التأثير على محيط المحمية.
- التقسيم الزمني لزيارة المحميات الطبيعية ، حتى لا يعود ذلك بالضبط على إدارة وتسيير المحمية .
- منع مزاولة جميع نشاطات التزلج على سطح المياه واستخدام القوارب ذات الدفع المـــائي السريعة لما تسببه من إزعاج وهروب للكائنات الحية من موائلها المائية.
- يمنع تماما نشاطات البناء الغير مرخصة والقيام بأي عمل ردم أو تجريف للتربـــة فـــي المناطق الساحلية. لما تسببه هذه النشاطات من تأثيرات سلبية غير قابلة للإصلاح.

5- الإدارة البيئية وتحقيق جودة الخدمة السياحية:[23] يحقق تطبيق النظام تحديد متطلبـــات الجودة في الخدمة أو إمكانيات الفنادق كما يعمل التدريب المستمر على رفـــع مـــستوى أداء العاملين لما يحقق سلامتهم وسلامة النزلاء نتيجة الالتزام بعوامل السلامة والصحة المهنيـــة ،

مما يقلل من انجازات العاملين نتيجة مرضهم أو الشعور بعدم الاهتمام بشأنهم من قبل إدارات الفنادق، فشعور العاملين باهتمام الإدارة بهم يزيد من انتمائهم لمكان عملهم ويدفعهم للمزيد من الأداء الجيد في كافة مناحي الخدمة ، كما يمثل تكريم العاملين وحصولهم على حوافز مادية نتيجة الترشيد في الاستهلاك والالتزام دفعا لمزيد من جهد العاملين مما يعود بالمردود الاقتصادي على الفندق.

6- التحديات التي تواجه الدولة في الإدارة البيئية المتكاملة للمناطق السياحية:

تواجه السياحة عموما والمناطق المرتبطة بها جملة من التحديات يفرضها عليها الواقع ، تحول دون تطبيق نظم الإدارة البيئية بشكل متكامل في المناطق السياحية ومن بين هذه التحديات نذكر:

- عدم الفهم الكامل لطبيعة المناطق السياحية وأهميتها في الاقتصاد الوطني للدولة من قبل الهيئات المهتمة بالسياحة، مما يدفعها للاستغلال الجائر لها.
- عدم تنظيم وتحديد أعداد السياح التي تزور المناطق السياحية، مما يتسبب عنه في الضغط المتزايد والسلبي على هذه المناطق.
- عدم فرض رسوم تتناسب مع التدهور البيئي الذي ينتج من هيئات السياحة وزيادة عدد الزوار بدون تخطيط إداري مسبق.
- زيادة النشاطات التجارية غير المرخص لها: كالبنايات، قطع الأشجار ، إزالة الرمال والمواد الجيرية لاستخدامها كمواد بناء ...

- خاتـــمة:

يلعب قطاع السياحة دورا بارزا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كهدف نهائي وذلك لما يحققه من عوائد ومنافع اقتصادية ومالية مهمة للاقتصاد الوطني. من جميع الأعمال الاقتصادية، اجتماعية الثقافية ...

غير أن البعد الأساسي الذي يسعى قطاع السياحة لتوظيفه والاهتمام به هو البعد البيئي ، لما له من آثار جانبية على هذا القطاع.

إن الحفاظ على عنصر البيئة في السياحة يتطلب وضع إجراءات ونظم إدارية بيئية تهدف إلى التسيير الأمثل لهذا العنصر.

إذ انه بدون إدارة بيئية متكاملة لا تكون هناك سياحة كاملة.

غير انه هناك مجموعة من التحديات تواجه قطاع السياحة تحول دون تطبيق هذه النظم بشكل كامل:

- الضغط المتزايد من طرف الأعداد الكبيرة للسياح التي تقصد مكان مخصص للسياحة.
- عدم الالتزام بالقوانين الموضوعة لحماية البيئة في قطاع السياحة من طرف الهيئات السياحية.
- النشاطات التجارية الغير مرخصة كالبناء واستغلال الأراضي واستنزاف الأتربة من شأنها أن تعود بالضرر على المناطق السياحية.
- التلوث البيئي المتزايد في المناخ الجوي الناشئ على الانبعاثات الغازية المتراكمة.

وبسبب هذه المشاكل التي تحول دون تطبيق الإدارة البيئية المتكاملة في قطاع السياحة تعين وجوب أو لزوم وضع اطر قانونية تحكم هذا النظام نستعرضها في الاقتراحات التالية:

- وضع تشريعات وقوانين تحد من الانبعاثات الغازية والمخلفات الصناعية المتراكمة التي من شأنها أن تؤثر في المناطق السياحية.
- ضرورة فرض رسوم وضرائب بيئية على الهيئات والشركات السياحية التي لا تحافظ على الجانب البيئي في نشاطاتها السياحية.
- وضع قوانين خاصة ملزمة تحكم المحميات الطبيعية والموائل البحرية، لما لها من حساسية مفرطة تجاه البيئة.
- زيادة عدد المراقبين والعمال المختصين في حماية المناطق السياحية وخاصة المحميات الطبيعية ضد التضرر البيئي.
- ضرورة نشر الوعي البيئي والتربية البيئية لتثقيف السياح عامة والسكان المحلين خاصة بأهمية الحفاظ على البيئة من أجل تحقيق استدامة السياحة.

- الهوامش والمراجع المعتمدة:

1. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدورة التحضيرية للقمة العربية، الخرطوم، 2006.
2. أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية، الأسس والمرتكزات، (ط1، دار الراية، الأردن، 2009) ص17.
3. مجدي الشرقاوي، رسالة جمعية البيئة العربية، تحت عنوان: السياحة والتنوع الحيوي. 27 سبتمبر 2010، ص01.
4. David son. R: Tourism and touris. (Pitman publishing. London. 1993). P 03.
5. فتحي حمد الشرقاوي، مبادئ علم السياحة، (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009)، ص 3.
6. أكرم عواطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص 19.
7. هواري معراج، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، عدد 01 /2004، ص21.
8. أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص21.
9. فتحي حمد الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 08.
10. لمياء السيد حنفي، الاتجاهات الحديثة للسياحة، (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008)، ص61.
11. زيد سلمان عبوي، السياحة في الوطن العربي، (ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008)، ص47.
12. أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-34.
13. لمياء السيد حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.
14. عطية محمد عطية وآخرون، الإنسان والبيئة، (ط1، دار الحامد للنشر، الأردن، 2012) ، ص 16.
15. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة، نظم ومتطلبات تطبيقات ISO 14000 ، (دار المسيرة، مصر، 2007)، ص 122.
16. موسى عبد الناصر، رحمان أمال، الإدارة البيئة واليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية،(أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، ديسمبر 2008، جامعة بسكرة)، ص 04.
17. عبد الرحيم علام، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005)، ص03.
18. سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005)، ص02
19. سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة في المنشآت السياحية، دليل إرشادي، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007)، ص17.
20. سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة ، مرجع سبق ذكره ، ص03.
21. سامية جلال سعد، المرجع السابق، ص ص 104-108.
22. سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص18-19.
23. Tarcher A.B. principles and practice of environmental medicine(plenum medical book company new york. 1992). P25.